نحو استدامة التنمية من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية

Towards sustainable development by adopting social responsibility

سعيدة ضيف *

جامعة الجلفة - الجزائر

Dif.saida@gmail.com

صبرينة حمياني

جامعة الجلفة - الجزائر

sabrinahamiani@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/31 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

إن تحقيق تنمية مستدامة أضحى من المرتكزات الأساسية على جميع المؤسسات، وذلك للدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني بل أصبح ضرورة حتمية لضمان الاستمرار في ظل ما تفرضه العولمة، حيث تعتبر التنمية المستدامة مقياسا لمدى تقدم الدول على كافة الأصعدة، فتحقيق الرفاهية للمواطنين والسكان على حد سواء، يعبر عن مدى فاعلية النهج الليبرالي الذي يمكن الدولة من رفع أداء مستوى المؤسسات والأفراد للوصول إلى الرخاء المادي، وعليه فإذا ما تم تحقيق ذلك فإنما يعتبر مؤشرا على تطور الاقتصاد، وفي هذا العرض الموجز سنحاول إبراز أهمية التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية وآليات تفعيلها من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، فتبني المسؤولية الاجتماعية والتزام تطبيقها اتجاه أصحاب المصالح وفي مختلف المجالات ويعزز من دورها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ويجعل مساهمتها في تحقيق ذلك بفعالية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الاستدامة، التنمية المستدامة، المسؤولية، المسؤولية الاجتماعية.

تصنيف JEL: Q01، Q56.

Abstract:

Achieving sustainable development has become one of the basic pillars of all institutions, due to the role that this type of institutions plays in the national economy. And the population alike, it expresses the effectiveness of the liberal approach that enables the state to raise the performance of the level of institutions and individuals to reach material prosperity, and therefore, if this is achieved, it is considered an indicator of the development of the economy.

In this brief presentation, we will try to highlight the importance of corporate commitment to social responsibility and the mechanisms for activating them in order to reach sustainable development.

This study concluded that social responsibility is an effective tool in achieving sustainable development, adopting social responsibility and its commitment to apply it towards stakeholders and in various fields, enhancing its role in contributing to achieving sustainable development and making its contribution to achieving that effectively.

Key Words: development - Sustainability- sustainable development - responsibility - social responsibility.

Jel Classification Codes: Q01 ،Q56.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة مقياسا لمدى تقدم الدول على كافة الأصعدة، فتحقيق الرفاهية للمواطنين والسكان على حد سواء، يعبر عن مدى فاعلية النهج الليبرالي الذي يمكن الدولة من رفع أداء مستوى المؤسسات والأفراد للوصول إلى الرخاء المادي، وعليه فإذا ما تم تحقيق ذلك فإنما يعتبر مؤشرا على تطور الاقتصاد خاصة إذا كان نهج هذا الأخير هو النهج الرأسمالي.

وقد أصبحت المؤسسات الحديثة تحرص على تبنى المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيتها للتعامل والتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها وعلى هذا الأساس برزت اهتمامات واتجاهات فكرية متباينة ومتعددة حيال ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أثرت التغيرات التي طرأت على الظروف الاجتماعية والبيئية في مكانة هذا المفهوم والذي أصبح متداولا كثيرا في المؤسسات وذلك من أجل نجاحها والوصول بغايتها والمتمثلة في خدمة المجتمع كعنصر أساسي ومهم في نجاحها ووصولها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

1.1. إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ودعم التنمية المستدامة؟ من خلال هذه الإشكالية نحاول طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي التنمية المستدامة؟ وما هي أهم خصائصها ومبادئها؟.
- ماذا يقصد بالمسؤولية الاجتماعية؟ وفيما تتمثل أهميتها؟.
- كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة؟.

2.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ركزت على دراسة موضوع مهم ومعاصر وهو العلاقة التي تربط المؤسسات الاقتصادية بالمجتمع بجميع أطرافه ألا وهو موضوع المسؤولية الاجتماعية.

كما تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي تعتبر بدورها من المفاهيم التي تعرف اهتماما متزايدا على الصعيد العالمي، حيث أصبح التوجه السليم نحو البيئة والمنتجات الخضراء التي تحافظ على البيئة ضرورة ملحة.

3.1. أهداف الدراسة: تنطوي دارستنا على جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- تكوين رؤية سليمة وواضحة عن أهم محطات التنمية المستدامة من خلال إبراز بعض المفاهيم الأساسية حولها.
- التعرف على المسؤولية الاجتماعية كمفهوم، ومدى اهتمام المؤسسات بهذا المفهوم الحديث.
- لفت نظر المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية لأهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية باعتبارها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

4.1. منهج الدراسة: من أجل إرساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، ومضمون التنمية المستدامة ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لأنه الأنسب في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، حيث قمنا بجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوعي الدراسة وتحليلها تحليلا دقيقا للتوصل إلى نتائج عن الظاهرة العلمية المدروسة وتقديم مختلف النتائج والتوصيات.

2. المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة:

لقد أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها. والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو

التنمية المستدامة، وسنقوم هنا بدراسة مفهوم التنمية المستدامة، من خلال إبراز تعريفها وخصائصها، أهدافها، مبادئها، وأبعادها، ولكن قبله وجب تناول مفهوم التنمية.

1.2. مفهوم التنمية المستدامة:

❖ **تعريف التنمية:** لقد أصبحت التنمية الهدف الرئيسي لمختلف النشاطات، لذا سنحاول فيما يلي إدراج بعض وجهات النظر لعدة مفكرين، وذلك للتعرف أكثر على مختلف دلالاتها.

التنمية: في اللغة مصدر من الفعل (نمى) يقال: أنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا. **(لسان العرب، ص: 341)**

تسعى التنمية إلى تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته وتكويناته، حتى تستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف، قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة. **(دخيل، 2009، ص: 16)**

كما يمكن تعريفها بالشكل الآتي: "التنمية هي عمليات تغيير حضاري، فهي إلى جانب كونها وسائل مادية وتكنولوجية موضوع إنساني في الدرجة الأولى، كذلك أن الإنسان هو غايتها وهو وسيلتها الأولى كذلك". **(عزي، 2019، ص: 225)**

كما تشهد التنمية شكلا تطوري يواكب المستجدات الحالية، لذا أصبحت الاتجاهات الحديثة تعرف التنمية على أنها: " العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بالنسبة لبعض آخر في المجتمع نفسه، وفي الوقت نفسه، وفي هذا الإطار أصبحت التنمية تعني: "توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، ويعني هذا بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها". **(دخيل، 2009، ص: 20)**

ويرتبط مصطلح التنمية بجميع مجالات حياة الإنسان، فيستعمل على سبيل المثال عندما يتم التعبير على نمو حجم الإنسان أو على نمو ذكائه .ومن جهة أخرى، باستعمال مصطلح التنمية، يتم الإشارة إلى ظاهرتين: فالأولى يقصد بها الانتشار، أما الثانية فيقصد بها النمو، ولعل أبرز أمثلة على الظاهرة الثانية فهي نمو نشاط معين أو نمو دولة ما، لذا تعرف التنمية لغويا على أنها: "المرور من وضع بسيط ومؤقت إلى وضع أشد تعقيدا وأكثر استقرارا". **(Robert, 2004, P 270)**

❖ **تعريف الإستدامة:** تعرف الاستدامة على أنها: "استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها". **(تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987، ص: 15)**

كما أن الاستدامة هي عبارة عن نسيج يجب أن يلف جميع أوجه الحياة، ويرتب علينا تحديات لتطبيق المصفوفات الجديدة والحلول المناسبة في قراراتنا اليومية، وتترجم الاستدامة إلى خيارات وكل خيار له "تكلفة حقيقية"، وهي عبارة عن مجموع التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية مقابل المنافع العائدة من كل خيار. **(فروخي، 2018، ص: 08)**

❖ **تعريف التنمية المستدامة:** من أجل تجاوز المشكلات الإنمائية والبيئية على المستوى الإقليمي والدولي انعقد أو مؤتمر **ستوكهولم (1972)** المعني بالبيئة البشرية في عام **1972**، وقد جرى استخدام مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال القرن الماضي وتم الترويج لها من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية المنعقد في مدينة **ريودي جانيرو** بالبرازيل سنة **1992**، ومن ثم برز هذا المفهوم في مسيرة تطور الوعي الدولي بالصلات القائمة بين السكان والتنمية والبيئة، وتضمن بيانها الختامي ما سمي "إلهام شعوب العالم وتوجيهها للحفاظ على البيئة البشرية وتحسينها"، فقد أرسى الأساس للبرنامج البيئي الجديد الذي اعتمدته منظومة الأمم المتحدة. **(الجوزي، بوزيدة، 2018، ص ص: 310-311)**

- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة**: "التنمية المستدامة على أنها: "تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (زرمان، 2010، ص: 195)
- **تعريف هيئة براند تلاند "*Brundtland*"** التنمية المستدامة هي عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم"، وقد عرفها أيضا بأنها: "عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي". (بوحجلة، 2015، 74)
- **تعريف الأمم المتحدة:** "التنمية المستدامة هي تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضامن مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، ويتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية". (الأمم المتحدة، 1998)
- **تعريف المشرع الجزائري**: "عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في ظل القانون رقم: **10/03** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ضمن المادة **04** منه التي تنص على أنها "مفهوم يعني التوقيف بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي أدرج البعد البيئة في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية". (بن عمارة، 2016، ص ص: 53-54)
- **تعرفها الفاو**: "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسات بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات ومصادر الثروة الطبيعية) تحمي الأرض والمياه ومصادر الثروة النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية". (بطاهر، عرقوب، 2018، ص: 141)
- **تعريف معهد الموارد العالمية:** عرفها معهد الموارد العالمية على أساس أربعة مجموعات: (بوهزة، بن سديرة، 2008، ص: 02)
  - **اقتصاديا:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف.
  - **اجتماعيا:** السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوي الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الحضارية.
  - **بيئيا:** حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.
  - **تكنولوجيا:** تعني نقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديق للبيئة.

وعليه جعل التنمية ترتكز على تلبية حاجات الحاضر، بدون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، وهي التنمية تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الارتقاء في هذه العناصر الثلاث. (ليتيم، 2016، ص: 55)

2.2. خصائص التنمية المستدامة:

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، وفيما يلي سنذكر بعض السمات للتنمية المستدامة: (زرمان، 2010، ص ص: 195-196)

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛

- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد؛
- التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج؛
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية المستدامة إن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعة متجددة لم تكن موجودة قبلا، وان تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، متشابكة ومتكاملة، قادرة على التكيف مع التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لهاP

3.2. مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ نذكر منها ما يلي: (دوغلاس، 2008، ص: 42)

- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها؛
- الاستفادة من كل دولار والمقصود منه تحقيق أكبر انجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب عمل الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة؛
- استخدام أدوات السوق كاستخدام الضريبة مثال من أجل تخفيض الضرار البيئي؛
- العمل مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وهذا من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة؛
- الاشتراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية؛
- إدماج البيئة من البداية في جميع الأنشطة وهو ما تسعى إليه معظم الدول وهذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها وتجعل من الجانب البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

4.2. أبعاد التنمية المستدامة:

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهي كالتالي: (الجوزي، بوزيدة، 2018، ص ص: 311-312.)

❖ **البعد الاقتصادي:** يستند البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة وبناءا على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانوسبورغ" الذي عقد في سبتمبر2002 تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية على النحو التالي:

- **في مجال المياه:** ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية والريفية.
- **في مجال الصحة:** زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.
- **في مجال السكن والخدمات:** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.
- **في مجال الطاقة:** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات، والاستعمال المنزلي.
- **في مجال التعليم:** ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.
- **في مجال الداخل:** زيادة في الكفاءة الاقتصادية وتحقيق والنمو، وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي.

❖ **البعد الاجتماعي:** يتمحور في ضرورة الاهتمام بالفرد داخل المجتمع وضرورة الإنصاف بين الأجيال من خلال:

- العدالة في التوزيع
- تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان.
- احترام حقوق الإنسان.
- المشاركة الشعبية والتنويع الثقافي.
- استدامة المؤسسات.

❖ **البعد البيئي:** يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة غي الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين الدول المتقدمة عم النامية، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال، تعطي أهمية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، واختلال طبقة الأوزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه، انجراف الأراضي...الخ.

شكل (01): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

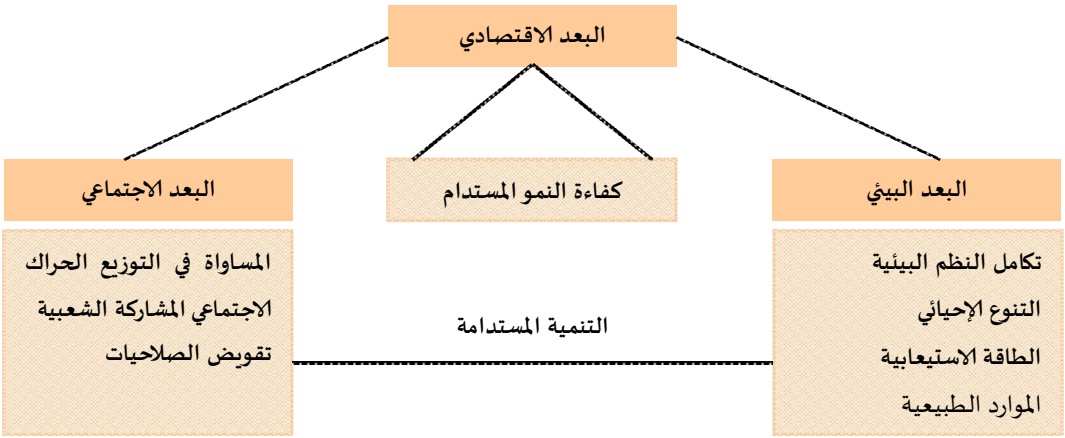

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد زنط (2006)، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص: 41.

وتكمن أهم التفاعلات بين الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة في القضايا التي يشير إليها الشكل، وهي كما يلي: **(بيوض، 2011، ص: 80.**

- **من البعد البيئي إلى البعد الاقتصادي: موارد** طبيعية، دور التجمعات البيئية، التكلفة الاقتصادية وحماية البيئة.
- **من البعد الاقتصادي إلى البعد البيئي:** ضغوط ممارسة من طرف الأنشطة الإنتاجية على الموارد البيئية، الاستثمار في مجال حماية البيئة وحقوق التملك على الموارد الطبيعية والبيئية..
- **من البعد البيئي إلى البعد الاجتماعي:** أهمية صيانة البيئة في خلق وتعزيز رفاهية الأفراد، الأخطار المترتبة على الصحة والأمن جراء تهديم البيئة.
- **من البعد الاجتماعي إلى البعد البيئي:** الضغوط التي تمارسها الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية على الموارد البيئية والطبيعية، أخذ المواطنين المشاكل البيئية بعين الاعتبار.
- **من البعد الاجتماعي إلى البعد الاقتصادي:** حجم ونوعية اليد العاملة وأهمية القوانين الاجتماعية لتأدية الأسواق الدور المنوط بها.
- **من البعد الاقتصادي إلى الاجتماعي:** احتمالات التشغيل ومستويات المعيشة، توزيع الدخل، تمويل مشاريع الأمن الاجتماعي والضغوط على الأنظمة الاجتماعية الثقافية تؤدي إلى اختلال ظهور الهجرة.

5.2. متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي: **(الشمري وآخرون، 2016، ص: 51)**

- **الاقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:** حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية.
- **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية وأولياتها.
- **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملاكات المحلية.
- **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.
- **الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة:** صيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع المعرفة بأن صلاح البيئة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الإيجابي.
- **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية:** توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

6.2. معوقات التنمية المستدامة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي تلت إعلان **ريو دي جانيرو** عام **1992** في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة، إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي: **(حميدة، 2011 ، ص: 63)**

- الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية؛

- الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبا على المجتمعات الفقيرة بصفة خاصة والأسرة الدولية بصفة عامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع؛
- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي الذي يؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة الإنسانية طبقا للقوانين الدولية ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه؛
- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية؛
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؛
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها؛
- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول النامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا؛
- الفساد الاقتصادي، الاجتماعي والإداري والممثل أساسا في هدر المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية والفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في ظل العولمة التجارة التمويل وتدفق المعلومات، كذلك المستويات المعيشية وتدهورها وكثرة مسائل الرشوة مما يؤدي إلى الاضطرابات في العالم النامي؛
- عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية حيث يشكل ذلك عائق أمام عملية التنمية إضافة إلى المديونية، وكذا استنزاف الثروات البيئية والطبيعية لهذه الدول، الفقر، البطالة، ارتفاع عدد سكان الدول النامية، مما يجعله عرضة للتوتر الإقليمي.

3. مدخل مفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفا بشكل واضح، حيث تحاول المنظمات جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل، ولكن مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر ألن تتبنى المنظمات دورا أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها.

1.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لم يتفق العلماء والمنظرين على تعريف واحد للمسؤولية الاجتماعية حيث نلاحظ أن هناك اختلاف وتباين في تعريفها وذلك كل من وجهة نظره، وفيما يلي أهم التعريفات للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال.

- ❖ **تعريف "*Drucker*"**: "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، أي أنه حدد ما على المؤسسة القيام به من أجل حل ومعالجة المشاكل الاجتماعية". (جماعي، 2012، ص: 04)
- ❖ **تعريف "*Caroll*"**: "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات". (ضياف، 2014 ،ص: 04)

❖ **تعريف منظمة الأمم المتحدة:** لا تضيف تعريفا آخر إلى التعاريف العديدة القائمة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، غير أنها توسع المفهوم باستخدام عبارة "تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية"، التي تغطي كلا من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي، حيث يظهر تحلي المؤسسات غير الوطنية بسلوك المواطنة الصالحة من خلال التحلي بالعديد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا في ممارسات المؤسسات وفي دعم السياسات العامة الملائمة في مجالات حقوق الإنسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة". **(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، ص: 28)**

❖ **تعريف الاتحاد الأوروبي:** المسؤولية الاجتماعية هي الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال". **Commission des communautés européennes، 2001, P 07**

❖ **تعريف البنك الدولي:** "المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام أصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل لتحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد". **(World Bank, 2005, P01)**

❖ **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادي، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف". **(UNIDO, 2002, P05)**

من خلال التعاريف السابقة للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات تتلخص في النقاط التالية: **(العصيمي، 2015، ص: 11)**

- إلزامية أو تطوعية أداة القطاع الخاص للمساهمة في التنمية المستدامة؛
- هي مسؤولية المؤسسة تجاه أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين؛
- نشاطات المسؤولية الاجتماعية تشمل الإنسان والبيئة؛
- لها العديد من الأبعاد: أخلاقية، اجتماعية، اقتصادية.

هذا بالإضافة لما جاء به ملتون فريدمان من تعريف ضيق للمسؤولية الاجتماعية مثل:

- احترام قواعد اللعبة الاقتصادية (المنافسة الشريفة).
- احترام القوانين والتشريعات.
- الالتزام بالقيم والأخلاقيات.

2.3. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

يمكن إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال في ثلاثة أوجه، أولا بالنسبة للمؤسسة، ثم بالنسبة للمجتمع وأخيرا بالنسبة للدولة، وذلك في النقاط التالية: **(مرزق، دبون، 2017، ص ص: 172-173)**

❖ **بالنسبة للمؤسسة:**

تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.

من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.

تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

❖ **بالنسبة للمجتمع:**

زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد خصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات والمرأة والشباب وغيرهم.

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من أنواع العدالة الاجتماعية، وسيادة مبدأ التكافؤ في الفرص؛
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع، سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية؛
- زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات وبين مختلف الفئات ذات المصلحة؛
- زيادة الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمؤسسات يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة؛
- زيادة الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع نتيجة ارتباط المسؤولية بالعديد من المفاهيم مثل الشفافية والصدق.

❖ **بالنسبة للدولة:**

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

3.3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

من بين الرواد الباحثين والإداريين الاجتماعيين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤسسات نجد "***Caroll***" الذي قدم نموذجا من أكثر النماذج شهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسؤولية الاجتماعية على أربعة أبعاد أساسية هي: **(لغويل، زمالي، 2016، ص ص: 304-305)**

❖ **المسؤولية الاقتصادية:** تتضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية بالدرجة الأولى التركيز على تحقيق الأرباح للمالكين والإدارة والعاملين والمساهمين فيها، كما أن "***Drucker***" عبر عن ذلك بقوله إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتمثل أولا بتحقيق الأرباح الاقتصادية التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لن تتمكن من تلبية أية مسؤوليات اجتماعية أخرى، لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي واجتماعي ويرى الباحثون أن كلا من البعدين مهم ولا نستطيع أن نركز على واحد ونهمل الآخر بل يجب أن يكونان في توازي مع بعض حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى تحقيق الربح لباقي الأطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة ووظائف بأجور عادلة للعاملين، كل ذلك يجب أن يتم في إطار الأنظمة واللوائح النافذة.

- **المسؤولية القانونية**: هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام وواجب قانوني أي أن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون متفقة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية.
- **المسؤولية الأخلاقية**: تتمثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها بإتباع الأسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد واحترام الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته.
- **المسؤولية الاجتماعية**: إن المبدأ الأساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع، وذلك من خلال إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة وازدهارها وتطورها وتحسين صورتها أمام المجتمع.

ومن خلال هذه الأبعاد حسب "***Caroll***" نجد أنها أبعاد مترابطة ومتكاملة بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركز على بعد وتهمل البعد الآخر مثلا أن لا تركز على مسؤولياتها الاجتماعية دون أن تكون قد لبت مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، والشكل الموالية يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

شكل (02): أبعاد المسؤولية الاجتماعية (هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية)

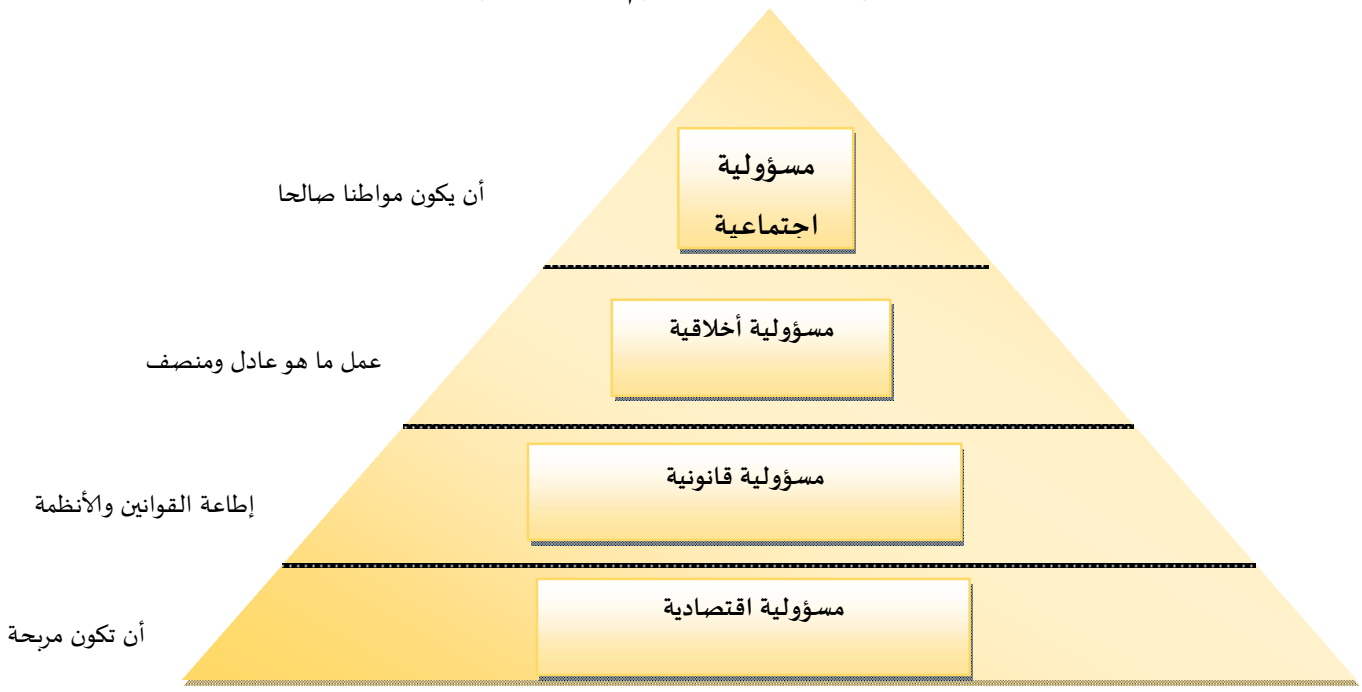

Source: Archie B. Carroll (2016). Carroll's pyramid of CSR: taking another look. l International Journal of Corporate Social Responsibility, P 06.

من خلال الشكل السابق نستنتج أن للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد أساسية وهي: المسؤولية الاقتصادية وتليها المسؤولية القانونية، ثم المسؤولية الأخلاقية وأخيرا وفي قمة الهرم المسؤولية التطوعية أو الخيرية (الاجتماعية)، ويوضح الجدول التالي خلاصة للممارسات الأكثر شيوعا في دول العالم والتي يمكن أن تعتبر أبعادا أساسية لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الأساسية والفرعية.

جدول (01): العناصر الأساسية والفرعية للمسؤولية الاجتماعية ضمن هرم المسؤولية الاجتماعية

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين. - منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- عدم الإنجاز بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. - حماية الأطفال صحيا وثقافيا. - حماية المستهلك من المواد المزيفة والمزورة.
	حماية البيئة	- منع تلوث المياه و الهواء والتربة. - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. - منع الاستخدام التعسفي للموارد. - صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	- منع التميز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. - ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. - إصابات العمل. - التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. - عمل المرأة وظروفها الخاصة. - المهاجرين وتشغيل غير القانونيين. - عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مراعاة حقوق الإنسان. - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.
	الأعراف والقيم الاجتماعية	- احترام العادات والتقاليد. - مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
الاجتماعي	نوعية الحياة	- نوع التغذية. - الملابس. - الخدمات. - النقل العام. - الذوق العام.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري (2015)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، (الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 08.

4.3. معايير قياس المسؤولية الاجتماعية:

هناك جملة من المعايير التي تساعد في قياس المسؤولية الاجتماعية، منها:

- مدى الالتزام بأخلاقيات العمل وظروف وشروط العمل وبالواجبات تجاه العاملين؛
- مدى الالتزام تجاه حماية البيئة؛
- مدى الاندماج في المجتمع والمساهمة في التنمية المجتمعية؛
- مدى الاستثمار في البحث والتطوير؛
- مدى احترام حقوق الإنسان ومراعاة القواعد الأخلاقية (عدم التورط في الرشوة والفساد).

كما أن هناك معايير دولية لقياس المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كالإيزو **ISO 26000** الذي يشمل حقوق الإنسان، الحقوق العمالية وممارسات العمل، حماية البيئة، حقوق المستهلك، التنمية والمشاركة المجتمعية، ويمكن القول أن الدور الاجتماعي للمنظمات في تزايد مستمر بفضل تنامي الوعي لدى العملاء ولدى كل الفاعلين في المجتمع، ولا مفر إلا أن تأخذ هذه المنظمات هذه الظاهرة بعين الاعتبار وتحاول أن تجد لها مكانة في المجتمع قبل أن تجد لها مكانة في مجال الأعمال.

4. دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن العمل في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع والبيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة اجتماعيا هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها المؤسسة، ولأجل ذلك كله من المهم أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال توفير مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، وهذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة. **(مقدم، 2014، ص: 113.)**

1.4. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان متقاربين جدا في المعنى، فالأول يهتم بدمج كل من الاهتمامات الاجتماعية والبيئية وكل من الأنشطة التجارية، أما الثاني فيعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. **(بن عروس، هيمة، 2017، ص: 271)**

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية قد نشأت تحت الضغوط التي مارستها الجماعات المختلفة للعاملين وكذا المستهلكين، وكل من جماعات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية، لذا فإن تطورها خلال العقود الأخيرة وهذا تحت تأثير المنافسة والتغير الحاصل في تنبؤات أصحاب المصالح، وأصبحت أكثر ممارسة في الكثير من المؤسسات التي ظهرت فيها توجهات لها جزء من نظام المواطنة الصالحة وشريك في سبيل سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق التنمية المستدامة.

لقد ظهرت العلاقة بين التنمية والمسؤولية قوية في الفترة الأخيرة، حيث أن معظم المؤسسات تتبنى المبدأين وتهتم بمسؤولياتها عن أثر النشاطات الاقتصادية من أجل مجتمع رقي ومتطور، وهذا ما يوضح العلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث أن المؤسسات تسعى بكل قواها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية.

المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول فكرة معينة مفادها المؤسسة ليست مجرد كيان غايته الأولى تحقيق الربح الاقتصادي والربح، من خلال توفير السلع والخدمات، إنما هي كيان اجتماعي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبشكل فعال، وهذا وفق تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات الذي عرفها بأنها" الالتزام بالمساهمة في التنمية

الاقتصادية المستدامة"، هذا ما يحتم على المؤسسات الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عوض البقاء في حلقة البحث من الثروة وتحقيق الربح، كما وجب عليها العمل على القضاء على الأعمال المغشوشة والسرقة والاهتمام أكثر بانجاز الأعمال بكل شفافية ومحاسبة كل من يخطأ، ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحماية حقوق الموظفين والعمال، ومحاربة الفساد والدخول في مجال المنافسة الشريفة، وتتعدى أعمال المؤسسات إلى المساهمة حتى في الأعمال الخيرية لتشمل توفير الآليات الفعالة للتصدي لكل التحديات التي تواجهه المؤسسة في المجال الاجتماعي وإيجاد الحلول لها، وتوفير الدعم من قبل الإدارة العليا ومجالس إدارتها من اجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء كانت محلية أو حتى على الصعيد الخارجي.

للمسؤولية الاجتماعية هدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه وهو المساهمة الفعالة في التنمية المستدامة، ومن منطلق أن القرارات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية يمكن لها أن تساهم وبشك كبير في التنمية المستدامة.

إن اندماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب تسيير الشركة يكون بتبني هاته الأخيرة للمسؤولية الاجتماعية وذلك سعيا منها إلى تحقيق التوازن والتوفيق بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والسلامة البيئية، إذا المسؤولية الاجتماعية تعد سبيلا فاعلا لتعزيز التنمية المستدامة.

2.4. ترقية وتنمية المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

لم تعد المؤسسات اليوم تعتمد على ربحيتها أو سمعتها المالية، بل أصبحت تعتمد على مفاهيم جديدة من أبرزها المسؤولية الاجتماعية والتي تعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية والالتزام الأخلاقي للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي يشمل العناصر التالية: **(طرشاني، 2015، ص: 413)**

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للموارد الأولية؛
- الأمان عند عملية الإنتاج وتحقيق الأمان في خصائص المنتوجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور، التكوين المهني...؛
- احترام حقوق الإنسان: في أمكان العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال....؛
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة وتبييض الأموال؛
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية؛
- التحاور مع أصحاب المصالح؛
- الانضمام إلى المقاييس العالمية مثل **Iso 14000**، المعايير الاجتماعية....

من الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة، لذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لابد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا، أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة.

3.4. مبادئ المؤسسات في تبني المسؤولية الاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة

تستهدف المؤسسة أثناء ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة، وبالتالي المحافظة على البيئة، ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي على الشركة أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ تتمثل في:

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل؛
- الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية؛
- القابلية للمساءلة؛
- الشفافية؛
- السلوك الأخلاقي؛
- احترام مصالح الأطراف المعنية؛
- احترام سيادة القانون؛
- احترام المعايير الدولية للسلوك؛
- احترام حقوق الإنسان.

4.4. نماذج عن بعض المؤسسات متعددة الجنسيات لتجسيد المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

لقد سعت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات لتجسيد مسؤولياتها الاجتماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ونذكر فيما يلي بعضا من الأمثلة عن ذلك: **(Philipp, 2005, P 17-168)**

- تقوم (**shell**) بالتعاون مع منظمتين من اكبر المنظمات غير الحكومية هما: منظمة "**Greenpeac**" ومنظمة حقوق الإنسان "**Human rights**" حيث تأخذ بمشورتهما عند اتخاذ قراراتها، عندما يتعلق الأمر بسياستها.
- أقامت مؤسسة (**Lafarge**) الفرنسية المختصة في موارد البناء شراكة عالمية مع المنظمة العالمية لحماية البيئة، وهو أول اتفاق شراكة في إطار برنامج (**conservation Partner**) الذي تقوم به المنظمة العالمية لحماية البيئة.
- قامت مؤسسة (**Novo Nordisk**) الدانمركية للموارد الصيدلانية بالانضمام للكثير من الاتفاقات العالمية التي تعنى بالتنمية المستدامة وحماية البيئة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

5.4. القيود التي تحد من المساهمة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

من القيود التي تحد من المساهمة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية ويلخصها فيما يلي: (العصيمي، 2015، ص: 66)

- القيود الحكومية نحو قضايا محددة؛
- العجز في الموارد البشرية؛
- السلوك الاجتماعي لأعضاء الشركات وتركيزهم على الحلول التقنية والإدارية؛
- الإخفاق في دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في خطط التنمية.

5. خاتمة:

لقد تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية وتوظيفه في جميع المجالات خاصة المجالات المتعلقة بالبيئة وذلك من أجل جعل التنمية أكثر استدامة وبلوغ الأهداف المرتبطة بالحفاظ على البيئة وضرورة الحفاظ على حق الأجيال القادمة في استخدام الموارد الطبيعية، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة نجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، لذا نجد أن المؤسسات مدعوة لممارسة المسؤولية الاجتماعية، من خلال عملها على التأكيد على الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الشعور بالانتماء، مما سيسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

1.5. النتائج: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ التنمية المستدامة تعني ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية؛
- ✓ إن التنمية المستدامة تقوم على عناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي ... الخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمشكل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي)؛
- ✓ هناك العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية، ولكن وبرغم الاختلاف في الشكل إلا أنها متقاربة في المضمون والهدف، ويمكن تبني التعريف الشامل والعام للمسؤولية الاجتماعية والذي ينص على أن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال هو تحقيق المؤسسة لأهدافها وذلك بمراعاة تطلعات المجتمع الذي تعمل فيه واحترام عاداته وتقاليده وأعرافه، وكذا تحقيق مصالح جميع الأطراف ذوو المصلحة من المؤسسة؛
- ✓ للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وكذا بالنسبة لجميع أطراف المصلحة من مالكين وعمال وكذا المجتمع والدولة وغيرها من الأطراف ذوو العلاقة بالمؤسسة؛
- ✓ إن المسؤولية الاجتماعية هي التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل الشركة، حيث أن هذا التطبيق يساهم في تعزيز وتفعيل التنمية المستدامة.

2.5. التوصيات: من أجل تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية في تجسيد التنمية المستدامة نوصي بما يلي:

- ✓ ضرورة تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات في الدول العربية عموما والجزائر بشكل خاص بأهمية المسؤولية الاجتماعية لشركاتهم وذلك من خلال اللقاءات والندوات؛
- ✓ ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنظمات الملتزمة لهذه المسؤولية وعلى المجتمع؛
- ✓ ضرورة الإطلاع على تجارب المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتعرف على برامجها من أجل الاستفادة منها؛

- ✓ ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل المنظمات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بينها لتطبيق أفضل الأساليب كفاءة في مجالات المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ على الدول التغلب على مشاكلها التنموية من خلال وضع مخططات تتلائم ومجتمعاتها المدنية ونوعية نظام الحكم، ولا بد من تأطير المجهودات للقيام بذلك، وأهم نقطة تعرضنا لها هي العامل البشري؛
- ✓ من الضروري تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة بعد ما شهده العالم في الآونة الأخيرة من مظاهر بيئية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل واضح على البيئة.

6. قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998).
2. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك)،(نيويورك، 1987).
3. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، (الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015).
4. عابد عبدالله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، (دار اليازوري للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2015).
5. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، (دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2006).
6. لسان العرب، ابن منظور، (دار صادر: بيروت، الجزء الخامس عشر).
7. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة، (الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت، لبنان، 2009).
8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، (منشورات الأمم المتحدة، 2004).
9. موشيست دوغلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، (الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية: القاهرة، مصر، 2008).
10. ناديا سعيد ليتيم، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، (الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2016).
11. هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، (الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2016).
12. جمال بن عروس، نادية هيمة، ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، (مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد (04)، العدد (01)، جوان 2017).
13. سهام طرشاني، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأثر تبنيها على التنمية المستدامة، (مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد (09)، العدد (26)، أوت 2015).
14. سهام عزي، التنمية المستدامة: الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر، (مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد (04)، العدد (02)، مارس 2019).
15. محمد بوحجلة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة: 2000-2011، (مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد (06)، العدد (01)، ديسمبر 2015).
16. بختة بطاهر، علي عرقوب، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية للمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم، (مجلة دفاتر PIODEX، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد (06)، العدد (01)، جوان 2018).
17. سميرة لغويل، نوال زمالي، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير، (مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد (08)، العدد (27)، ديسمبر 2016).
18. صبرينة بن أعمارة، التنمية المستدامة كسبيل لحماية البيئة، (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، الجزائر، المجلد (05)، العدد (01)، ديسمبر 2016).

19. عبد الله مرزق، عبد القادر دبون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الموارد البشرية، (مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد (03)، العدد (02)، أكتوبر 2017).
20. فتيحة الجوزي، حميد بوزيدة، الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر، (المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد (06)، العدد (01)، ديسمبر 2018).
21. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر: من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، (مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد (04)، العدد (01)، جوان 2010).
22. نوال ضياقي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مجلة تنظيم والعمل، (جامعة مجلة إلكترونية تصدر عن مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة معسكر، الجزائر، العدد (05)، 2014).
23. أم كلثوم جماعي، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012.
24. محمد بوهزة، عمر بن سديرة، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 07-08 أفريل 2008.
25. وافية فروخي، تجربة مدينة "مصدر" الإماراتية برهان الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، يومي: 23-24 أفريل، 2018.
26. وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب-الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
27. رابح حميدة، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والتجربة الصينية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2011.
28. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011
29. Encyclopédie de la gestion et du management, sous la direction de Robert LEDUFF, Editions DALLOZ, France, 2004.
30. Commission des communautés européennes, livret vert, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises, 2001.
31. World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005.
32. UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002.
33. Philippe de Woot , Responsabilité sociale de l'entreprise (Faut-il enchainer),éditions Economica, Paris, France, 2005.
34. Archie B. Carroll. Carroll's pyramid of CSR: taking another look. l International Journal of Corporate Social Responsibility, 2016.